يوآف بيلد*

نزع الصفة الشرعية عن إسرائيل أم تحليل اجتماعي-تاريخي؟ الجدل الدائر حول الصهيونية بصفتها حركة استعمارية استيطانية

من المرتقب صدور هذا المقال في كتاب
Jack Jacobs, ed., Jews and the Left, Cambridge: Cambridge University Press

مقدمة

يورِد كتاب ألان ديرشوويتز («The Case for Israel») [«حالة إسرائيل] قائمة بالخطايا التي تُتَّهم بها إسرائيل من جانب أعدائها، وهي خطايا يدحضها المؤلف دحضًا منهجيًا.[1] ويتناول الفصل الأول من هذا الكتاب اتهام إسرائيل بأنها دولة استعمارية وإمبريالية. ويوجز ديرشوويتز تفنيده لهذا الادعاء في قوله إن «الادعاء بأن إسرائيل دولة استعمارية وإمبريالية ادّعاء مستبعد إلى حد لا يصلح معه إلا أن يلقي الضوء ببساطة على كيفية تشويه اللغة عن عمد لخدمة أجندة حزبية».[2]

وحسبما جاء على لسان أوري رام،

> في إسرائيل ... عادةً ما يُنظر إلى تعريف الصهيونية كحركة استعمارية على أنه تعريف مشحون بالافتراءات. فالنظرة التي ترى إسرائيل مجتمعًا استعماريًا، بما تتضمنه من أن اليهود احتلوا أرضًا مأهولة واستغلوها أو طردوا سكانها الأصلانيين منها، تخالف جوهر الصورة الذاتية التي ترسمها الصهيونية لنفسها بوصفها حركة شعب دون أرض يعود إلى أرض دون شعب. وتُعَدّ هذه النظرة نظرة بغيضة لدى اليسار الصهيوني في إسرائيل، الذي دأب على مدى تاريخه على المناداة بالتحرر الذاتي

* دائرة العلوم السياسية– جامعة تل أبيب poli1@post.tau.ac.il

يقرّ حاييم غانز، وهو مفكر صهيوني ليبرالي بارز، بأن الممارسة الصهيونية كانت تنطوي بالضرورة على درجة معينة من الممارسة الاستعمارية (بالمعنى السوسيولوجي الوصفي لهذا المصطلح)، وذلك لأن المشروع الصهيوني كان يشمل استيطان جماعية إثنية-ثقافية واحدة في أرض كانت جماعة أخرى تعمُرها على مدى أجيال خلت، ولم يكن المستوطنون الجدد ينوون الاندماج مع الجماعة المحلية.

واستعادة أرض اليباب بالعمل الشاق والجهد الحثيث. وهي مقيتة كذلك لدى اليمن الإسرائيلي الذي ما فتئ يدعو إلى أن 'أرض إسرائيل الكاملة' تمثل أصلًا لا خلاف عليه من أصول الشعب اليهودي بموجب 'الحقوق التاريخية' والوعد الإلهي.[٣]

ويقرّ حاييم غانز، وهو مفكر صهيوني ليبرالي بارز، بأن

> الممارسة الصهيونية كانت تنطوي بالضرورة على درجة معينة من الممارسة الاستعمارية (بالمعنى السوسيولوجي الوصفي لهذا المصطلح)، وذلك لأن المشروع الصهيوني كان يشمل استيطان جماعية إثنية–ثقافية واحدة في أرض كانت جماعة أخرى تعمُرها على مدى أجيال خلت، ولم يكن المستوطنون الجدد ينوون الاندماج مع الجماعة المحلية وتبنّي ثقافتها، بل كانوا يسعون إلى إقامة مجتمع مستقل عن تلك الجماعة المحلية ومتميز عنها من الناحيتين الثقافية والقومية.[٤]

مع ذلك، تابع قائلا، إنه في حين يعتقد دارسو ما بعد الصهيونية (ويشير، هنا إلى غيرشون شافير ومؤلف هذا الفصل على وجه التحديد) «أن مجرد تصنيف الممارسة الصهيونية الأصلية باعتبارها ممارسة استعمارية يوضح أنها كانت غير عادلة» فإن تحديد عدالة الحركة الصهيونية من عدمها يجب أن تُحدّد من خلال النظر في غاياتها القومية، وليس في وسائلها الاستعمارية.[٥] ونودّ في هذا الفصل أن ننظر في مسألة الحركة الصهيونية بوصفها حركة استعمارية استيطانية في «معناها السوسيولوجي الوصفي» دون غيره (فيما يلي «فرضية الاستعمار»)، بحيث نترك دلالاتها ومضامينها المعيارية لحكم القارئ.

فالمجتمع الاستعماري الاستيطاني يشير، في معناه السوسيولوجي الوصفي، إلى مجتمع جديد يقوم في إقليم مأهول بالسكان من خلال التوليفة التي تشمل، وبدرجات متفاوتة، السيطرة العسكرية، واستيطان السكان غير الأصلانيين، واستغلال السكان الأصلانيين أو طردهم من مناطق سكناهم وإبادتهم، ويجد ذلك ما يبرره ويسوّغه في الاحتكام إلى الحقوق التاريخية أو المهمة المقدسة أو التفوق الثقافي.[٦] وتمثل حركة الاستعمار الاستيطاني حركة اجتماعية وسياسية تعمل على استعمار إقليم بعينه بهذه الطريقة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذا التعريف لا يشير إلى نوايا المستوطنين أو السلطة التي تفرض السيطرة العسكرية والسياسية على الإقليم القابع تحت نير الاستعمار، ولا يشير إلى أي نوع من التقارب بين تلك السلطة والسكان المستوطِنين، بخلاف ما يشير إلى الواقع الذي يقول إن الاستيطان يجري تحت رعاية تلك السلطة.

ويقيم المشروع الاستعماري الاستيطاني علاقة ثلاثية بين السلطة التي تمسك بزمام السيطرة العسكرية والسياسية على الإقليم المعني، السكان المستوطنين، والسكان الأصلانيين. وهي علاقة دينامية من شأنها أن ترتقي، في حال كان النجاح من نصيب المشروع الاستيطاني، إلى مرتبة إخضاع رقبة السكان الأصلانيين أو طردهم من ديارهم أو إبادتهم ومحوهم من الوجود، والانفكاك عن السلطة التي تملك السيطرة وإرساء دعائم سيادة المستوطنين على ذلك الإقليم. وحسب التوصيف الذي يضعه لورينزو فيراتشيني:

> ينبغي للمشروع الاستيطاني، لكي يكون النجاح حليفه، أن يحرر نفسه من قيود الرقابة والسيطرة الخارجية، وأن يوطد أركان الأشكال السياسية والثقافية المحلية التي تتبوأ موقع السيادة، وأن يقضي على أشكال الاستقلال الذاتي الحقيقي والمتين للسكان الأصلانيين، وأن يروض المشهد الذي كان يُنظر إليه فيما مضى على أنه أجنبي موغل في العناد. وعبارة أخرى فإن المشروع الاستيطاني الاستعماري الذي نجح في الإطلاق بمساره وأخذ مجراه لا يعود استيطانيًا استعماريًا.[٧]

والشواهد الكلاسيكية على المجتمعات الاستعمارية الاستيطانية التي حالفها النجاح ماثلة في الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. (ومن الممكن، كذلك، أن

فالمجتمع الاستعماري الاستيطاني يشير، في معناه السوسيولوجي الوصفي، إلى مجتمع جديد يقوم في إقليم مأهول بالسكان من خلال التوليفة التي تشمل، وبدرجات متفاوتة، السيطرة العسكرية، واستيطان السكان غير الأصلانيين، واستغلال السكان الأصلانيين أو طردهم من مناطق سكناهم وإبادتهم، ويجد ذلك ما يبرره ويسوّغه في الاحتكام إلى الحقوق التاريخية أو المهمة المقدسة أو التفوق الثقافي.

يصيب المشروع الاستيطاني الإخفاق، مثلما كان عليه الحال في الجزائر وإفريقيا الشرقية البريطانية.) ونحن نفترض أن مساراً مشابهًا يَسِم المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

ففي مطلع القرن العشرين، لم تكن فلسطين التي كان التخلف الاقتصادي يعصف بها وتفتقر إلى الموارد الطبيعية تُعَدّ وُجهة جذابة على نحو خاص للهجرة أو الاستعمار الاستيطاني. ولهذا السبب، لم يتوجه سوى ٣ في المائة مما مجموعه مليونيْ يهودي غادروا أوروبا الشرقية على مدى الفترة الممتدة بين العامين ١٨٨٢ و١٩١٤ إلى فلسطين، بل هاجر العديد من هؤلاء بعد أن حطّوا رحالهم فيها إلى بلدان أخرى. أما اليهود الذين استوطنوا في فلسطين في تلك الحقبة فقد استوطنوها لأسباب أيديولوجية أو دينية أو قومية أساسًا، وليس لأسباب مادية. وقد واجه المستوطنون اليهود في فلسطين، سواء أكانوا صهاينة أم من جيل ما قبل الصهاينة، المزيد من التعقيدات التي جعلت تجربتهم مختلفة عن التجربة التي خاضها معظم المستعمِرين الاستيطانيين الآخرين. فالسكان الفلسطينيون الأصلانيون كانوا يتألفون من سكان الريف والحضر، ولم يكونوا جماعات تعيش على الصيد وقطف الثمار كما كان عليه الحال في معظم المستعمرات الاستيطانية الأخرى.[٨] ولم يكن من اليسير استئصال شأفة هؤلاء السكان وإبادتهم، بل إنهم واجهوا الاستيطان اليهودي بالمقاومة منذ بداياته.ولم يكن من الممكن، أيضًا، إجبار السكان الفلسطينيين وإكراههم على العمل بالسخرة في مزارع المستوطنين، وكان ينبغي دفع الأجور لهم لقاء ما يبذلونه من أعمال فيها. وفضلًا عن ذلك، لم يكن الحكام العثمانيون ينظرون بعين الرضا إلى المستوطنات اليهودية حتى العام ١٩١٧، ولم يذهب البريطانيون، الذين أعربوا عن التزامهم بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (انظر أدناه)، بعيدًا إلى حد الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ونقلها إلى اليهود. ونتيجةً لذلك، كان يتعين على المستوطنين اليهود أن يشتروا الأراضي من الفلسطينيين الأصلانيين أو من أصحابها الغائبين في البلدان العربية المحيطة بفلسطين إلى أن حان الوقت الذي فرضوا فيه سيادتهم عليها في العام ١٩٤٨. وقد أفضت ندرة الأراضي المتاحة الصالحة للزراعة، وسعرها الباهظ وشح الموارد المالية المتوفرة في يد الحركة الصهيونية إلى شراء ما لا تتعدى نسبته ٦,٥٩ في المائة من مساحة الأراضي في فلسطين بحلول العام ١٩٤٧.[١٠]

ويوظف معارضو فرضية الاستعمار هذه السمات الخاصة

يافا قبل النكبة.

التي وَسَمت المشروع الاستيطاني الصهيوني في احتجاجهم بأن الصهيونية لا تكتسي طابعًا استعماريًا. وتقع الفرضيات التي يسوقها هؤلاء ضمن فئتين عامتين: تلك المتعلقة بنوايا المستوطنين الصهاينة، وتلك المتصلة بممارساتهم.[11] ونستعرض في المباحث التالية الفرضيات التي يسوقها معارضو فرضية الاستعمار، ثم نحاول أن نقيِّم مدى صحتها على أساس الأدلة التاريخية.

نوايا الصهاينة

قدّم موشيه ليساك نقدًا فاق غيره في تفصيلاته وشموليته لفرضية الاستعمار في مرحلة مبكرة من الجدل الذي دار حولها في العدد الافتتاحي لمجلة («Israel Studies») [«دراسات إسرائيلية»].[12] ومن وجهة نظر ليساك، تكمن «نقطة الضعف الرئيسية» التي تشوب فرضية الاستعمار في إخفاق أتباعها في الاعتراف بأن الصهيونية كانت تمثل حركة قومية، و«التعبير الأشمل عن الحركة القومية الحديثة التي ينتظم الشعب اليهودي فيها ... [والتي تسعى] إلى تشكيل كينونة سياسية فيما كان يعرّفه الشعب اليهودي بجميع أطيافه وشرائحه [حسبما ورد في النص الأصلي] على أنه أرضهم التاريخية.»[13] ويقرّ ليساك بأنه في الحالة الصهيونية، وعلى خلاف الحركات القومية الأخرى، «انطوت إقامة دولة قومية على هجرة السكان من إقليم إلى آخر.»[14] ومع ذلك، «كانت العَلياه/الهجرة إلى البلاد ... تحرّكها دوافع محددة [بمعنى دوافع قومية]، بالمقارنة مع أي حركة استيطانية أخرى،» حيث يسود الافتراض بأنها لم تكن تملك مثل تلك الدوافع.[15] فحسبما يراه ليساك، لا يمكن أن تُعَدّ الحركة الصهيونية، التي تمثّل حركة قومية وحركة استيطانية في الوقت نفسه حركة استعمارية استيطانية، بحكم تعريفها. كما يركن ليساك، في سبيل تأييد فرضيته هذه وتدعيمها، إلى «السياسة الاجتماعية–الاقتصادية والأيديولوجية» التي تعتمدها الحركة العمالية الصهيونية، التي تولت قيادة المشروع الاستيطاني. ويفترض ليساك أن الأيديولوجيا الاجتماعية الصهيونية حالت دون ظهور الأعراض الاستعمارية في «أرض إسرائيل»، التي كانت إمكانية قيامها موجودة في الأصل في «الموشافوت» (المستعمرات الزراعية) التي أنشئت إبان الهجرة الأولى (١٨٨١–١٩٠٤).[16]

ثم يستند ليساك إلى النوايا الذاتية التي حملها المستوطنون الصهاينة وحركتهم الاستيطانية الرئيسية من أجل إنكار الطابع الاستعماري الذي تكتسيه الحركة الصهيونية. ويقدم بوعاز نيومان صورة أقوى من هذه الفرضية الذاتانية على هدي من الإطار النظري الذي وضعه جيل دولوز (Gilles Deleuze).[17] ويضع نيومان نصب عينيه تفنيد فرضية الاستعمار من خلال تصوير «طلائع» الحركة العمالية الصهيونية في صورة أفراد يعتنقون النزعة الفردانية الصارمة وتحركهم الرغبة البدائية في الاستيلاء على الأرض، وأشخاص أبرياء من أي توجه أيديولوجي أو استعماري: «فالطليعي يجبل الأرض بعرقه ويحولها من تراب [محض] إلى أرض، ومن أرض حرام إلى أرض عامرة باليهود، ويقيم الحدود بين التراب اليهودي والتراب العربي.»[18] ولذلك،

> من الخطأ أن نفرض على ذلك الحب [حب الطليعيين الصهاينة لأرض إسرائيل]، أو الرغبة حسب التسمية التي نطلقها نحن عليه، مفاهيم تُعَدّ دخيلة عليه، كأن نقرأه في ظلال المعاني التي يوحيها الاستشراق في العصر الرومانسي أو الاستعمار، أو الفاشية بالتأكيد. فمثل هذه القراءة تتجنّى على «روح نيتشه» التي تكمن في الطليعية الصهيونية.[19]

وتشكّل الفرضية النابعة من النوايا مشروعًا تكتنفه المخاطر، وذلك لأن النوايا أمر لا يمكن سبر غوره، ما لم يأخذ المرء الصورة الذاتية التي يرسمها الناس المعنيون لأنفسهم على علاتها. وفضلًا عن ذلك، فبينما تحتل دراسة النوايا أهمية في الفلسفة الأخلاقية والممارسة القانونية، ينبغي أن يتناول التحليل الاجتماعي–التاريخي النتائج الفعلية التي يمكن أن تتباين تباينًا شاسعًا عن نوايا الوسطاء التاريخيين، كما هو معلوم تمام العلم. وأيًا كان الأمر، فليس هناك من تناقض منطقي أو عملي أصيل بين الحركة الاستيطانية التي تتسم بالقومية وكون هذه الحركة حركة استعمارية في الوقت ذاته. فقد وظّفت حركات قومية شتى برامج أيديولوجية مختلفة من أجل تحقيق غاياتها القومية، من قبيل الحركة الليبرالية والحركة الاشتراكية وحتى الحركة الفاشية، وليس هناك من سبب بديهي يحول دون قيام الاحتمال الذي يرى أن الحركة الصهيونية استخدمت إستراتيجية استعمارية في سبيل تحقيق غايتها القومية. وعلاوةً على ذلك، تكشف دراسة الخطاب الصهيوني في المراحل الأولى من الاستيطان النقاب عن أن المستوطنين الصهاينة والمنظمات التي رعتهم كانوا يوظفون المصطلحات الاستعمارية وأوجه التشابه مع الاستعمار.

ووفقًا لما يراه ران آرونسون، وهو معارض شرس لفرضية الاستعمار، «كان المستوطنون الأوائل في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يشيرون إلى أنفسهم بوصفهم 'مستعمِرين' وإلى مستوطناتهم بمسمى 'المستعمرات' [موشافوت].»[20] وقد أُسبِغ على الهيئة المالية الرئيسية التي

وأيًا كان الأمر، فليس هناك من تناقض منطقي أو عملي أصيل بين الحركة الاستيطانية التي تتسم بالقومية وكون هذه الحركة حركة استعمارية في الوقت ذاته. فقد وظّفت حركات قومية شتى برامج أيديولوجية مختلفة من أجل تحقيق غاياتها القومية، من قبيل الحركة الليبرالية والحركة الاشتراكية وحتى الحركة الفاشية.

أُنشئت في العام ١٨٩٩ من أجل تيسير المشروع الاستيطاني تسمية الصندوق الاستعماري اليهودي (وهو اليوم بنك ليئومي). كما سُميت الشركة التي أسسها البارون إدموند دي روتشيلد في العام ١٩٢٤ من أجل إدارة المستعمرات التي كان يرعاها في فلسطين جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين، والتي آلت إليها إدارة مستعمرات روتشيلد من لجنة فلسطين المنبثقة عن جمعية الاستعمار اليهودي العالمية.[٢١] وفي العام ١٩٢٧، كتب حاييم أرلوزوروف، زعيم حزب هبوعيل هتسعير (العامل الشاب)، يقول: «يبدو لي أن إقليم دولة جنوب إفريقيا، ومسألة العمل التي تقترن به، هو الحالة الوحيدة التي يسمح لنا تشابه الظروف الموضوعية والمشاكل القائمة فيها بإجراء مقارنة» مع الاستيطان اليهودي في فلسطين.[٢٢] فحتى وقت متأخر يصل إلى العام ١٩٤٧، في وُسع المرء أن يقرأ في توطئة كتاب مصوَّر عن فلسطين أنه «على الرغم من العقبات الطبيعية والسياسية، فقد تواصل الاستعمار اليهودي، بعد البدء به، على نحو عنيد. لقد غيّر شكل الأرض وملامحها. وأنتج نوعًا جديدًا من اليهود. وأعاد خلق فلسطين اليهودية.»[٢٣] ويفسر آرونسون هذا الاستخدام بأن الكلمات التي كانت تُشتق من الجذر «استعمر» لم تكن تحمل في طياتها دلالات معيارية سلبية إلى أن حلّت حقبة تفكيك الاستعمار. ولذلك، فقد شعر المستوطنون الصهاينة بأريحية في استخدام تلك الكلمات لوصف مشروعهم.[٢٤]

الممارسات الصهيونية

إستراتيجيات الاستيطان

يكمن أحد المواضيع المعروفة التي تتردد في ثنايا الأدبيات التاريخية التي تتناول مشروع الاستيطان العمالي الصهيوني في أنه كان يتعين على المستوطنين تعديل أيديولوجيتهم وتكييفها مع الوقائع القائمة على الأرض، وأولها القدر المتزايد من المقاومة العنيفة التي أبداها السكان الفلسطينيون الأصلانيون.[٢٥] وبناءً على ذلك، كان ينبغي لليهود أن يتبنّوا، من الناحية العملية، إستراتيجيات بدت أنها تتعارض مع القيم العالمية، وحتى الاشتراكية، على أضعف تقدير. وكانت «الاشتراكية البناءة» هي السمة العامة التي استُخدمت لوصف هذه التعديلات التي وردت على الأيديولوجيا التي اعتنقها هؤلاء المستوطنون بغية مواءمتها مع الظروف السائدة في فلسطين العثمانية والانتدابية.[٢٦]

ويقر ليساك بأن

> ضرورة مواجهة «المشكلة العربية» خلقت سلسلة طويلة من المقترحات والحلول. وفي الواقع، فقد يضع المرء في بعض هذه المقترحات والحلول يده على إشارات تدل على الطابع الاستعماري: وأنا أشير هنا إلى المستعمرات الزراعية (الموشافوت) [التي انبثقت عن الهجرة الأولى]، أو بعضها على الأقل. وكان من الممكن تطوير هذه الإشارات والارتقاء بها إلى البنية التي هيمنت على جميع مراحل الاستيطان اليهودي، بيد أن ذلك لم يحصل على هذا الوجه.[٢٧]

ووفقًا لما يفترضه ليساك، يكمن السبب الذي يقف وراء عدم تحول نموذج المستعمرة الزراعية الذي تلا موجه الهجرة الأولى إلى نموذج سائد يطغى على غيره في أن الحركة العمالية الصهيونية التي كانت تعارض النموذج المذكور معارضة أيديولوجية غدت هي القوة السياسة المهيمنة في اليشوف (المجتمع اليهودي في فلسطين قبل إقامة الدولة) وفي المنظمة الصهيونية العالمية. فعوضًا عن المستعمرات الزراعية التي كانت تستخدم العمال الفلسطينيين في المزارع التي يملكها اليهود، كانت الحركة العمالية «تفضل النأي بنفسها نأيًا كاملًا تقريبًا عن الوسط العربي وبناء نظام مستقل استقلالًا تامًا، بمعنى إقامة بنية اقتصادية وسياسية وثقافية لا تعتمد على السكان العرب.»[٢٨]

وحسبما يراه ليساك، كان في وُسع الحركة العمالية الصهيونية، بعد أن تولت دفة قيادة المشروع الاستيطاني، أن تختار بين أربع إستراتيجيات استيطانية محتملة، وهي: «هذا تلو ذاك» (وقد تأتي ترجمة أفضل لهذه العبارة على وجه «الواحد تلو الآخر»)، و«هذا بدل ذاك»، و«هذا بمجمله مع ذاك»، و«هذا جنبًا إلى جنب مع ذاك». وكانت إستراتيجية «هذا تلو ذاك» تشير إلى إستراتيجية المستعمرة الزراعية التي وضعها روتشيلد والهجرة الأولى، وكانت في واقع حالها تملك القدرة على الارتقاء

وحسبما يراه ليساك، كان في وُسع الحركة العمالية الصهيونية، بعد أن تولت دفة قيادة المشروع الاستيطاني، أن تختار بين أربع إستراتيجيات استيطانية محتملة، وهي: «هذا تلو ذاك» (وقد تأتي ترجمة أفضل لهذه العبارة على وجه «الواحد تلو الآخر»)، و«هذا بدل ذاك»، و«هذا بمجمله مع ذاك»، و«هذا جنبًا إلى جنب مع ذاك».

إلى الاستعمار الاستيطاني، غير أن الحركة العمالية تخلت عنها. وكانت إستراتيجية «هذا بدل ذاك» تعني طرد السكان الفلسطينيين الأصلانيين، مثلما حصل بالفعل إبان حرب العام ١٩٤٨، مع أن ذلك حصل «ضمن نطاق محدود» [حسبما ورد في النص الأصلي] و«هناك في الحقيقة روايات متعددة حول عدد الناس الذين طُردوا من ديارهم، تمامًا مثلما كان عليه الحال بالنسبة لوجود خطة طوارئ لتنفيذ هذا الطرد أو عدم وجودها.»[٢٩] وشكلت إستراتيجية «هذا بمجمله مع ذاك» خيارًا ثنائي القومية لم تؤيده سوى قلة قليلة في الييشوف، وعدد أقل منهم في أوساط الفلسطينيين.

وكان خيار «هذا جنبًا إلى جنب مع ذاك»، الذي ذهبت إليه الحركة العمالية الصهيونية، «يعكس توجهًا مناهضًا للاستعمار بصورة صريحة» (وقد أبرزنا ما نؤكد عليه بالخط المائل)، حيث كان هذا الخيار يقوم في أساسه على أيديولوجيا لم تسعَ إلى إقامة مجتمع [يهودي] ديمقراطي يتّسم بالمساواة فحسب، بل إنشاء بنية من شأنها تجسيد الفكرة التي رآها بوروخوف بشأن «قلب الهرم الوظيفي» للشعب اليهودي. وكان يتعين على هذا «الهرم» الجديد أن يتأكد من أن اليهود سوف يشغلون تشكيلات الأعمال والوظائف بجميع مستوياتها، وعلى رأسها تلك المهن التي تتطلب بذل مجهود بدني. فعند ذلك فقط تتاح الإمكانية التي تيسر تحويل الشعب اليهودي إلى شعب منتِج، من وجهة نظر الحركة العمالية. كما يعني بلوغ هذا الهدف تشكيل البنية الاجتماعية–الاقتصادية المستقلة جنبًا إلى جنب مع تلك البنية القائمة لدى السكان العرب. ومن شأن هذا الوضع أن يسمح بتبادل السلع والثروة والأيدي العاملة، وإن كان ذلك على نطاق محدود للغاية، بين النظامين الاقتصاديين والاجتماعيين اللذين يتميزان عن بعضهما بعضًا، دون تعرض أحدهما للاستغلال الوحشي على يد الآخر.[٣٠]

ويُعد التصنيف الذي يضعه ليساك للإستراتيجيات الاستيطانية الممكنة مفيداً، ولكن فائدته تَرِد في صورة تتنافى مع الهدف العام الذي ينشده. ففيما خلا الإستراتيجية ثنائية القومية، وظف المستوطنون الصهاينة الإستراتيجيات الثلاث الأخرى في مرحلة ما، ولم يكن الدافع الذي يقف وراء الانتقال من إستراتيجية إلى التي تليها يكمن في الأيديولوجيا، وإنما في الظروف المادية الفعلية التي كانت سائدة على أرض الواقع. وحسبما يبيّنه غيرشون شافير في كتابه الرائد، («Land, Labor and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict, 1882–1914») [«الأرض والعمل وأصول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ١٩٢٢–١٩١٤»]، لم يجرِ التخلي عن إستراتيجية المستعمرة الزراعية القائمة على السوق في أساسها، والتي نشأت عن الهجرة الأولى، لأسباب أيديولوجية، بل لأنها لم تستطع أن تؤمّن فرص العمل للقادمين الجدد من المستوطنين في الهجرة الثانية (١٩٠٤–١٩١٤). وكانت الغاية المتوخاة من المزارع المملوكة ملكية خاصة في الموشافوت تتمثل في ضمان قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، ولذلك فضّل مالكو هذه المزارع العمال الفلسطينيين الذين كانوا يتمتعون بالخبرة ويتميزون بانخفاض أجورهم على أقرانهم المتدينين الذين تحركهم دوافع أيديولوجية ولا يملكون الخبرة ويتسمون بارتفاع أجورهم. ولهذا السبب نفسه، لم تكن الموارد المالية المتيسرة للحركة الصهيونية في تلك الحقبة تتحمل إمكانية شراء مساحات كافية من الأراضي من أجل إقامة المستعمرات الزراعية للقادمين الجدد من المستوطنين. ولذلك، كانت الضرورة تقتضي اعتماد إستراتيجية تلتف على السوق إذا ما أريدَ للمشروع الاستيطاني أن يسطر بالنجاح في مسعاه.[٣١]

ولم تجترح الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين إستراتيجية «المستوطنة العمالية» التي مضى عهد قريب على اعتمادها – وهي عبارة عن مستوطنات تعاونية تشغّل نفسها بنفسها وتقام على أراضٍ قومية لا يمكن التصرف فيها – بل كانت هذه الإستراتيجيةً من بنات أفكار فرانز أوبنهايمر، وهو طبيب يهودي ألماني تحول إلى علم الاجتماع وشارك بصفته طبيبًا في المشروع الاستيطاني في شرق بروسيا. وتلقّف أفكار أوبنهايمر أوتو ووربيرغ، رئيس دائرة الشؤون الفلسطينية في المنظمة الصهيونية العالمية، وآرثر روبين، رئيس مكتب فلسطين في المنظمة، حيث نظرا إليها على أنها تقدم حلًا للازمة التي واجهت الهجرة الثانية. وكان ينبغي تسويق هذه الإستراتيجية الجديدة

المحو في العام ١٩٤٨.

وبيعها لقادة الحركة العمالية الناشئة في فلسطين، والذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم، وبدافع أيديولوجي، بصفتهم عمالًا، وليس بصفتهم مستوطنين. ولم توافق الحركة العمالية على تبنّي هذه الإستراتيجية الجديدة، التي أُسبِغت عليها تسمية «الاشتراكية البناءة» حديثًا، إلا بعد أن أدركت أن «غزو سوق العمل» وغصبه من الفلسطينيين لن يتيسر دون «احتلال الأرض».[٣٢]

وحسبما رأينا من قبل، فوفقًا لرأي ليساك، كانت إستراتيجية الاقتصاد المزدوج، التي تقوم في أساسها على أراضٍ وأسواق عمل معزولة عن بعضها بعضًا على أساس إثني، تمثل «توجهًا مناهضًا للاستعمار بصورة صريحة». ويكمن الافتراض الذي يستند إليه هذا التأكيد في أن الفصل الاقتصادي والاجتماعي كان يعني أن المستوطنون لم يكن لهم أثر يُذكر على السكان الأصلانيين، على الرغم من أنهم جميعًا كان يعيشون جنبًا إلى جنب ضمن تشكيل سياسي واحد. ومع ذلك، وحسبما أشار إليه أرلوزوروف في العام ١٩٢٧، لا يفرز غرس قطاع اقتصادي حديث في قلب مجتمع تقليدي، دون وجود حدود سياسية تحميه، سوى أثر سلبي على السكان الأصلانيين التقليديين: «فالبنية برمتها، بما فيها من مفاهيم تقليدية وعادات وتقاليد وقيم اجتماعية موروثة – تتزعزع أركانها في وجه الأشكال الجديدة التي يجلبها الاستيطان معه. فالبنية الاجتماعية تتقوض بفعل الآثار التي يفرزها المجتمع الجديد الذي يتشكل في البلاد.»[٣٣] وحسب اللغة التصويرية الحية التي يسطرها نيومان (والتي استقاها من الكتابات التي ألّفها «الطليعيون» أنفسهم)، على خلاف «الطليعيين»، «فالفلسطينيون ... لم يكونوا ينظفون حقولهم من الحجارة ولم يتعهدوها بالتحسين على الإطلاق، ولم يحرثوها بالمحاريث الأوروبية الثقيلة وغالية الثمن ... فعلًا ... [الفلاح الفلسطيني] لا يحرث، وهو لا يزيد عن أن يشقّ أو أن يُحدِث أثلامًا طفيفة على سطح أرضه بمجرفته.»[٣٤] فكيف للمنافسة بين هذين القطاعين الزراعيين ألا تؤثر تأثيرًا سلبيًا على ذلك الذي «يشق سطح أرضه»، بدلًا من أن يحرثها؟

وبالنسبة لسوق الأراضي،

> أدى شراء الأراضي اليهودية من الفلاحين [الفلسطينيين] ... إلى تهجير مستأجريها وطردهم منها، وإلى السعي إلى إنفاذ تدابير مضادة من جانب سلطات الانتداب، في حال باء طردهم منها بالفشل. ونتيجة لذلك، طالبت اللجنة التنفيذية العربية في العام ١٩٣٠، وللمرة الأولى، سلطات الانتداب بفرض حظر قانوني على بيع الأراضي لليهود. ثم أصبح هذا المطلب «أحد المقومات التي ارتكزت الحركة القومية العربية الفلسطينية عليها»، وصار يُنظر إلى مسألة الأراضي منذ ذلك الحين باعتبارها «مسألة حياة أو موت» لا تقل في وقعها عن مشكلة الهجرة.[٣٥]

ومع ذلك، فقد أغرت أسعار الأراضي التي شهدت ارتفاعًا سريعًا أصحابها الفلسطينيين على بيعها للصهاينة، دون أن يلقوا بالًا للتعليمات الأيديولوجية، وللحظر القانوني الذي فُرض على هذا البيع بعد العام ١٩٣٩. وتركّز الفلاحون الفلسطينيون، الذي هُجروا من أراضيهم ولم يتمكنوا من العثور على أعمال بديلة، في أحياء الصفيح في المراكز الحضرية وأطلقوا شرارة الثورة العربية، التي امتدت على مدى الفترة الواقعة بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩.[٣٦]

وقد واجهت المساعي التي بذلتها حكومة الانتداب في سبيل الامتثال للأحكام التي قررتها هذه المادة بشأن نقل ملكية الأراضي معارضة قانونية شرسة من جانب الفلسطينيين، وجرى التخلي عنها في نهاية المطاف، وهو ما شكّل مصدرًا رئيسيًا للتوتر بين بريطانيا والمستوطنين الصهاينة.

البلد الأم

تتمثل فرضية رئيسية أخرى يسوقها معارضو فرضية الاستعمار في أن الحركة الصهيونية، وعلى خلاف المشاريع الاستعمارية الأخرى، لم تكن تملك «وطنًا أصليًا» يؤمّن لها الحماية السياسية والعسكرية وتُستخرج الموارد من المستعمرة بالنيابة عنه. ولا تجانب هذه الفرضية الصواب بالنسبة للعهد العثماني وحده، حيث بذل ثيودور هرتسل خلاله جهودًا محمومة لم يكن النجاح من نصيبها في تأمين «عهد» استعماري للحركة الصهيونية من مختلف القوى الأوروبية، وحتى من السلطان العثماني نفسه. ولكن حتى في تلك الحقبة، حصل المستوطنون اليهود الذين كانوا مواطنين من رعايا البلدان الأوروبية، حينما كان معظمهم كذلك، على الحماية القانونية وغيرها من أشكال الحماية من القناصل العامين لبلدانهم، بموجب نظام «الامتيازات الأجنبية» الذي كان سائدًا آنذاك بين الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية.[٣٧]

وكان الزعيم الصهيوني الذي حالفه النجاح في تأمين «عهد» من إحدى القوى الأوروبية الرئيسية، ولو شكليًا على الأقل، هو حاييم وايزمان، الذي كان الزعيم الصهيوني البارز في بريطانيا في الوقت الذي صدر فيه وعد بلفور في العام ١٩١٧ .[٣٨] وقد التزمت بريطانيا العظمى بموجب هذا الوعد بمساندة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، «على أن يكون مفهومًا بوضوح أنه لن يتخذ أي إجراء يمس الحقوق المدنية والدينية للتجمعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين،» بمعنى الحقوق المدنية والدينية (دون الحقوق السياسية) الواجبة للسكان الفلسطينيين الأصلانيين، الذين كانوا يشكلون ما نسبته ٩٠ في المائة من تعداد السكان في فلسطين في ذلك الوقت.[٣٩] وقد أورد صك الانتداب الذي منحته عصبة الأمم لبريطانيا العظمى في العام ١٩٢٢، وتحت ضغط قوي مارسته بريطانيا عليها، وعد بلفور بحذافيره تقريبًا في متنه وأضاف نصًا يكتسي أهمية بالغة:

> على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع – بالتعاون مع الوكالة اليهودية ... – حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.[٤٠]

وقد واجهت المساعي التي بذلتها حكومة الانتداب في سبيل الامتثال للأحكام التي قررتها هذه المادة بشأن نقل ملكية الأراضي معارضة قانونية شرسة من جانب الفلسطينيين، وجرى التخلي عنها في نهاية المطاف، وهو ما شكّل مصدرًا رئيسيًا للتوتر بين بريطانيا والمستوطنين الصهاينة.[٤١]

وتنص المادة ٤ من صك الانتداب على فلسطين على أن

> يُعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين؛ ولتساعد وتشارك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعًا دومًا لمراقبة الإدارة.
>
> يُعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية، أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية؛ للحصول على معونة جمع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.[٤٢]

وغني عن القول إن «وكالة عربية» موازية لم تكن موجودة لكي تتولى التعامل مع مصالح السكان الفلسطينيين الأصلانيين وشواغلهم. وما فتئ الفلسطينيون يطالبون بإقامة مؤسسات تمثل عموم سكان فلسطين من أجل «تقديم المشورة» لحكومة الانتداب «ومساعدتها»، ولكن هذه المطالب أُحبِطت في وجه المعارضة الشرسة التي أبداها الصهاينة.[٤٣]

ويخلص ليساك، وعلى نحو يعتريه التناقض بصورة أو

وكانت فكرة إصدار «عهد» استعماري للصهاينة على فلسطين قد تبلورت في أصل الأمر خلال العام ١٩١٦ في أروقة الحكومة الليبرالية البريطانية التي ترأسها أسكويث، باعتبار ذلك تدبيرًا من شأنه أن يحشد رأي يهود أميركا في تأييد المجهود الحربي الذي بذله الحلفاء وإضفاء صفة شرعية على مطالبة بريطانيا بأن تتولى هي دون غيرها سدة الحكم في فلسطين.[٥]

بأخرى، إلى أنه

> صحيح أن الييشوف لقي المساعدة في مرحلة معينة وحرجة للغاية من الحكومة البريطانية، التي أمّنت له الموافقة القانونية اللازمة لإقامة مؤسساته، كما قدمت المساعدة له، خلال فترة الهجرة الثالثة [١٩١٩–١٩٢٤] على الأقل، في توفير فرص العمل له. فدون هذه المساعدة، كان من الممكن أن يفوق استنزاف هذه الهجرة استنزافها خلال الهجرة الرابعة [١٩٢٤–١٩٣١] – على افتراض أن هذه الهجرة الأخيرة قد حصلت بالفعل بعد الفشل الذي باءت به سابقتها. كما يسّرت هذه المساعدة إعداد إطار قانوني واجتماعي–اقتصادي وثقافي مركزي، أخذ بيد اليهود نحو إرساء دعائم استقلالهم الذاتي في أرض إسرائيل. وبذلك، جرى تحييد أمارات مختلفة من أمارات البنية الاستعمارية بطريقة لم تكن خافية.[٤٤]

كما يخلص ديريك بينسلار، وهو معارض آخر لفرضية الاستعمار، إلى نتيجة مفادها أن

> نظام الانتداب البريطاني عمل على تطوير البنية التحتية المادية في فلسطين، وسمح بالهجرة الجماعية لليهود وشجع على تطوير المؤسسات السياسية وحتى العسكرية لدى اليهود. وما من شك في أن المشروع الصهيوني كان ليموت في مهده دون هذا الدعم البريطاني. ومع ذلك، لم يتسم الدور الذي أدته بريطانيا بالانتظام، حيث تأرجح بين تعزيز المشروع الصهيوني وتضييق الخناق عليه. لقد كانت بريطانيا الأب بالتبني أكثر منها الأب البيولوجي للدولة اليهودية.[٤٥]

وقد تمثل المسعى الجدي الوحيد الذي بذلته بريطانيا في سبيل «تضييق الخناق» على المشروع الصهيوني في الكتاب الأبيض الذي صدر في العام ١٩٣٩ عشية الثورة العربية التي اندلعت بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩.[٤٦] فقد تخلى هذا الكتاب الأبيض، الذي صدر في يوم ١٧ أيار ١٩٣٩، عن ورقة الموقف التي أعدتها لجنة بيل في العام ١٩٣٧ ودعت فيه إلى إقامة دولة مستقلة وديموقراطية وموحدة في فلسطين في غضون عشرة أعوام. وكان من المقرر أن تقتصر الهجرة اليهودية إلى فلسطين على ٧٥,٠٠٠ يهودي على مدى الأعوام الخمس التالية، مع مراعاة «القدرة الاستيعابية الاقتصادية» للبلاد، ثم ترتبط في مرحلة لاحقة بموافقة العرب. وفضلًا عن ذلك، فُرضت شروط صارمة على تملُّك اليهود للأراضي. وقد نظر الصهاينة إلى الكتاب الأبيض كما لو كان خيانة لالتزام بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وأطلق دافيد بن غوريون تعهّده الشهير الذي نذر فيه «قتال هتلر كما لو لم يكن هناك كتاب أبيض، وقتال الكتاب الأبيض كما لو لم يكن هناك هتلر.»

ومع ذلك، كانت التبعات الفعلية التي نجمت عن الكتاب الأبيض ضئيلة لا تُذكر. فخلال الحرب العالمية الثانية، توقفت هجرة اليهود إلى فلسطين عمليًا، وتراجعت بقدر كبير عن العدد الذي سمح به الكتاب الأبيض، وهو ٧٥,٠٠٠ مهاجر. ولم تدخل القيود التي فُرضت على الهجرة حيز النفاذ والسريان إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وذلك عندما أطلقت الوكالة اليهودية حملة للهجرة غير الشرعية (وعرفت باسم عَليا (ب) [الهجرة (ب)]، حيث جلبت معها ٨٤,٠٠٠ مهاجر يهودي إلى فلسطين في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٤٥ و١٩٤٨.

وفيما يتعلق بتملّك الأراضي، كان قانون الأراضي الصادر في العام ١٩٤٨، والذي كان ينطوي على تنفيذ التوجيهات الواردة في الكتاب الأبيض، ينص على تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ) التي يُحظر فيها نقل ملكية الأراضي من أي شخص إلى العرب غير الفلسطينيين، مع ورود بعض الاستثناءات على ذلك، والمنطقة (ب) التي يُحظر فيها نقل ملكية الأراضي من العرب الفلسطينيين إلى العرب من غير الفلسطينيين، والمنطقة الحرة الواقعة على امتداد السهل الساحلي والمكتظة بالسكان اليهود في الأصل، حيث لم تُفرض أي قيود عليها. وكانت المنطقتان

وكانت فكرة إصدار «عهد» استعماري للصهاينة على فلسطين قد تبلورت في أصل الأمر خلال العام ١٩١٦ في أروقة الحكومة الليبرالية البريطانية التي ترأسها أسكويث، باعتبار ذلك تدبيرًا من شأنه أن يحشد رأي يهود أميركا في تأييد المجهود الحربي الذي بذله الحلفاء وإضفاء صفة شرعية على مطالبة بريطانيا بأن تتولى هي دون غيرها سدة الحكم في فلسطين.[٥]

(أ) و(ب) تشكلان ما نسبته ٩٥ في المائة من مساحة الأراضي في فلسطين.

وفي الواقع العملي، فعلى مدى الأعوام التي كان الكتاب الأبيض نافذًا فيها، حالف النجاح الصندوق القومي اليهودي، وهو الهيئة الصهيونية الرئيسية التي تولت شراء الأراضي، في شراء ما مساحته ٤٥٤,٤٧١ دونمًا (نحو ١١٠,٠٠٠ أكرة)، بين العامين ١٩٣٩ و١٩٤٧. وكان ما نسبته ٧٥ في المائة من تلك الأراضي تقع في المنطقتين (أ) و(ب). وصحيح أن المساحة البالغة ١٨٢,١٨٨ دونمًا، والتي جرى شراؤها في المناطق المقيدة، كانت قد اشتُريت من غير اليهود، وهذه ممارسة اعتمدها الصندوق القومي اليهودي نتيجة للقيود التي فرضها قانون الأراضي. ولكن المساحة المتبقية، وهي ١٥٨,٦٦٥ دونمًا والتي اشتُريت من الفلسطينيين أو من جهات أخرى (كالكنائس المسيحية) كانت تعادل في مساحتها مساحة الأراضي التي جرى شراؤها في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٣٠ و١٩٣٩ تقريبًا.[٤٧] وعلى افتراض أن المسؤولين البريطانيين في حكومة الانتداب لم يكونوا يتسمون بانعدام الكفاءة أو تشوبهم شبهة الفساد بمجملهم، فمن الواضح أنهم غضّوا الطرف عن الحيل المختلفة التي لجأ إليها الصندوق القومي اليهودي من أجل الالتفاف على القيود التي كانت مفروضة على استملاك الأراضي.

وتكمن النقطة الأخيرة التي ينبغي النظر إليها فيما يتعلق بالدور الذي اضطلعت به بريطانيا العظمى بصفتها «البلد الأم» الذي رعى المستوطنين الصهاينة وتكفّل بهم في الدافع الذي حدا بها إلى رعاية الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ففي هذا السياق، يفترض معارضو فرضية الاستعمار أن الاستعمار ينطوي بالضرورة على نقل الموارد من المستعمرة إلى حاضرة الدولة التي تستعمرها. وبالنظر إلى أن نقل الموارد لم يقع على هذا النحو في فلسطين، فلم تكن الحركة الصهيونية حركة استعمارية. وفي الواقع، تخلط هذه الحجة بين نوعين من المشاريع الاستعمارية، وهما المستعمرات التي تُعنى بالأنشطة الاستخراجية والمستعمرات الاستيطانية.[٤٨] ولكن من الواضح أنه لو كانت بريطانيا تعمل بصفتها «البلد الأم» للصهاينة، لكان ينبغي أن يكون لها مصلحة في ذلك.

ومع استبعاد التفسيرات القائمة على النزعة الشخصية وطرحها جانبًا، من قبيل انتساب رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية آرثر جيمس بلفور للحركة الصهيونية و/أو معاداتهما للسامية، أو المهارات الاجتماعية التي كان وايزمان يتحلى بها أو مساهمته في المجهود الحربي البريطاني، يحلل مائير فيريتي وبقدر كبير من التفصيل نشوء السياسة التي انتهجتها بريطانيا بشأن فلسطين خلال الحرب العالمية الأولي والمصالح التي تقف وراءها. ويفترض فيريتي أن هذه المصالح كانت على نوعين: قصيرة الأمد وطويلة الأمد. وكانت المصلحة طويلة الأمد تتمثل في إقامة منطقة عازلة يسيطر عليها البريطانيون بين مصر، ولا سيما قناة السويس – التي تمثل شريان الحياة للإمبراطورية – والتهديدات المحتملة التي تشكّلها روسيا، وألمانيا، أو الممتلكات الفرنسية العتيدة في الشرق الأوسط، أو تلك القادمة من الحلفاء العرب مع بريطانيا أنفسهم. فاتفاقية سايكس بيكو التي وُقعت في العام ١٩١٦ كانت تستشرف قيام سيادة مشتركة تتولاها بريطانيا وفرنسا وروسيا (وربما قوى إضافية أخرى) على فلسطين، وكانت بريطانيا حريصة على انتشال نفسها من هذه الاتفاقية والاستحواذ على سيطرة لا ينازعها فيها أحد على هذه البلاد. وقد جاء توضيح المنطق الذي يقف وراء هذه السياسة وارتباطها بالحركة الصهيونية بعد احتلال فلسطين على لسان السير ورنالد ستورز، وهو الحاكم العسكري البريطاني للقدس ولفلسطين بعدها، حيث قال إن «الصهيونية ... [كانت] تشكل 'مدينة أولستر اليهودية الصغيرة التي تدين بالولاء' لإنجلترا في بحر متلاطم من القومية العربية التي يُحتمل أن تُكِنّ العداوة لها.»[٤٩]

وعلى خلاف المصلحة الطويلة الأمد، كانت المصلحة قصيرة الأمد مشتركة بين بريطانيا وحلفائها في زمن الحرب، حيث

الحركة الصهيونية لم يكن ليتيسر لها إقامة دولة يهودية مستقلة دون هيمنة الإمبريالية الأوروبية، بشقيها غير الرسمي والرسمي بوجه خاص، على فلسطين. فقبل العام ١٩١٤، كان المبعوثون الأوروبيون في فلسطين يميلون إلى دعم التجار اليهود وأبناء النخبة في المراكز الحضرية، حيث كانوا ينظرون إليهم على أنهم جزء من جماعة المتعاونين المحليين.

كانت تُوظَّف في إقناع هؤلاء الحلفاء للمصادقة على وعد بلفور، أو غض الطرف عنه على الأقل. وكان الرأي العام اليهودي يميل إلى ألمانيا خلال الحرب بسبب المعاملة التي لقيها اليهود على يد روسيا القيصرية. وكان هذا واقعًا سياسيًا مهمًا لأن اليهود الأميركيين (وكما هو حال الأميركيين الذين ينحدرون من أصول إيرلندية وألمانية) كانوا يعارضون دخول الولايات المتحدة في الحرب، ورفض المصرفيون اليهود الأميركيون تعويم سندات الحرب البريطانية في الولايات المتحدة. وكانت فكرة إصدار «عهد» استعماري للصهاينة على فلسطين قد تبلورت في أصل الأمر خلال العام ١٩١٦ في أروقة الحكومة الليبرالية البريطانية التي ترأسها أسكويث، باعتبار ذلك تدبيرًا من شأنه أن يحشد رأي يهود أميركا في تأييد المجهود الحربي الذي بذله الحلفاء وإضفاء صفة شرعية على مطالبة بريطانيا بأن تتولى هي دون غيرها سدة الحكم في فلسطين.[٥٠]

وعلى وجه الإجمال، تشير النوايا التي كانت بريطانيا تُكنّها آنذاك، حسبما ورد التعبير عنها في الوثائق الرسمية، والإجراءات التي نفذتها هي على أرض الواقع ومصالحها في الشرق الأوسط، مجتمعة إلى أنها كانت تضطلع بدور «البلد الأم» للمستوطنين الصهاينة في فلسطين. وكانت العلاقات القائمة بين الجانبين يشوبها التوتر نتيجة للثورة العربية والكتاب الأبيض الذي صدر في العام ١٩٣٩، كما أفرز تفكك الإمبراطورية البريطانية وتفسُّخ عراها في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحولًا في مجموعة المصالح الجيوسياسية. فما عادت بريطانيا في حاجة إلى بسط سيطرتها على قناة السويس بعد أن ضاعت الهند من يدها، ولم تكن تملك الموارد ولا الرغبة في التدخل بين اليهود والعرب في فلسطين.

وإذا ما عدنا إلى الحقبة التي شهدت توطيد أركان الاستيطان الصهيوني، وهي الفترة الممتدة بين العامين ١٨٨٢ و١٩٤٨، يرى أرنون غولان أن

> الحركة الصهيونية لم يكن ليتيسر لها إقامة دولة يهودية مستقلة دون هيمنة الإمبريالية الأوروبية، بشقيها غير الرسمي والرسمي بوجه خاص، على فلسطين. فقبل العام ١٩١٤، كان المبعوثون الأوروبيون في فلسطين يميلون إلى دعم التجار اليهود وأبناء النخبة في المراكز الحضرية، حيث كانوا ينظرون إليهم على أنهم جزء من جماعة المتعاونين المحليين. وعلاوةً على ذلك، كان الزعماء الصهاينة البارزون، من أمثال هرتسل ووايزمان، يفترضون أن الحركة الصهيونية سوف تحقق المكاسب من التحول إلى جهة تتعاون تعاونًا كاملًا مع القوى الإمبريالية في فلسطين. فسعى هؤلاء إلى إقناع القادة الأوروبيين بأن اليهود قد يشكلون جماعة المستوطنين البيض في البلاد، والتي تُعَدّ جماعة مثالية من المتعاونين الذين يخدمون مصالح القوى الإمبريالية الاستعمارية، مثلما كان عليه الحال في أستراليا ونيوزيلندا وروديسيا والجزائر.[٥١]

وحسب التوصيف الذي يسوقه آفي شلايم:

> لم يستغرق الصهاينة الكثير من الوقت لكي يدركوا الأهمية التي تقتضي من حركة قومية تحررية ضعيفة أن تؤمّن رعاية قوية عظمى ودعمها لها. وبالفعل، لا يزال ضمان الإسناد من جانب قوى غربية عظمى في ذلك العهد مقومًا أساسيًا من مقومات السياسة الخارجية الصهيونية حتى يومنا هذا.[٥٢]

الخلاصة

يحتكم معارضو فرضية الاستعمار إلى ثلاثة أنواع من الفرضيات التي يسوقونها للدفاع عن الادعاء الذي يقولون فيه إن الحركة الصهيونية ليست حركة استعمارية استيطانية، ولم يسبق لها أن كانت كذلك. فالنوايا الصهيونية كانت قومية، ولم تكن استعمارية. والممارسات الصهيونية كانت تتباين تباينًا شاسعًا عن الممارسات الاستعمارية. والحركة الصهيونية لم يكن لها «بلد أم» يمدّها بالدعم والمساندة. وقد بيّنّا في سطور هذا

يحتكم معارضو فرضية الاستعمار إلى ثلاثة أنواع من الفرضيات التي يسوقونها للدفاع عن الادعاء الذي يقولون فيه إن الحركة الصهيونية ليست حركة استعمارية استيطانية، ولم يسبق لها أن كانت كذلك. فالنوايا الصهيونية كانت قومية، ولم تكن استعمارية. والممارسات الصهيونية كانت تتباين تباينًا شاسعًا عن الممارسات الاستعمارية. والحركة الصهيونية لم يكن لها «بلد أم» يمدّها بالدعم والمساندة.

الفصل أن المستوطنين الصهاينة كانوا يشيرون بلا مواربة وبكل صراحة إلى أهدافهم ومؤسساتهم باللغة التي اصطلح عليها الاستعمار، طالما كان ذلك صائبًا من الناحية السياسية، وأن الممارسات الصهيونية كانت تتماشى في معظمها مع الممارسات الاستعمارية التي تقوم على استغلال السكان الأصلانيين أو إقصائهم أو كلا الأمرين معًا، وأن بريطانيا العظمى كانت تؤدي عملها كما لو كانت «البلد الأم» الذي احتضن الصهاينة وضمّهم إلى صدره، بصرف النظر عن التعديلات التي كانت تستدعيها الظروف المحددة التي واكبت فلسطين في ذلك العهد.

وفضلًا عما تقدم، فنحن نفترض أن النظر إلى الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية استيطانية لا يكفل إصابة قدر أكبر من النجاح في تفسير الأدلة التاريخية وبيانها فحسب، بل يأخذ بيدنا على بلوغ فهم أفضل يستجلي كُنه إسرائيل المعاصرة أيضًا. فمعارضو فرضية الاستعمار يواجهون صعوبة شديدة في تفسير سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل، مثلًا، ناهيك عن استمرار الاحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية التي لا تنفك تستولي عليها منذ العام ١٩٦٧، وهو أمر ينظر إليه عدد ليس بالقليل منهم على أنه يمثل سياسة استعمارية. ولذلك، يلمّح ليساك إلى «تغييرات جسام» طرأت على طبيعة الحركة الصهيونية بعد العام ١٩٦٧، مع أنه يتحاشى السعي إلى إماطة اللثام عن هذه التغييرات:

> على الرغم من وجود تشابهات في جوانب بعينها بين الاستيطان اليهودي وشكل أو آخر من أشكال الاستعمار، فقد كان هذا التشابه بنيويًا محضًا، ولم يكن يؤثر بطريقة أو بأخرى على الطابع الفريد الذي وسَم الحركة الصهيونية. وبقي هذا الحال صحيحًا بدرجة أو بأخرى حتى العام ١٩٦٧، ولكن البحث في التغييرات الجسام التي طرأت على هذا المشهد حينئذ يتخطى حدود هذه الورقة.[٥٣]

ويشير أحد التفسيرات السهلة التي تخطر على البال، في هذا المقام، إلى أن الحركة العمالية الصهيونية فقدت زمام السيطرة على الدولة الإسرائيلية في العام ١٩٧٧، وأن الحركة الصهيونية التصحيحية التي تولت سدة الحكم بعدها انتهجت سياسة الاستيطان الاستعماري. ومع ذلك، كان الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة قد استُهلّ توًا في العام ١٩٦٧، وكانت عشرة أعوام متاحة أمام الحركة العمالية لكي تتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين والبلدان العربية المحيطة بإسرائيل أو معهم جميعًا، ولكنها تخلّفت عن ذلك لأنها كانت منقسمة من الداخل حول مستقبل هذه الأرض.[٥٤] وفي الواقع، فسرعان ما تنازل حزب الليكود التصحيحي عن السيطرة على شبه جزيرة سيناء بعد أن أمسك بمقاليد السلطة في العام ١٩٧٧، وهو أمر كانت الحكومة العمالية برئاسة غولدا مائير ترفضه.

ولا ينفك المستوطنون اليهود في الأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، سواء أكانوا صهاينة عماليين أم صهاينة متدينين، يؤكدون أن المشروع الذي يخوضون غماره لا يختلف البتة عن مشروع الاستيطان الطليعي الذي نُفِّذ قبل العام ١٩٤٨. وفي الواقع، فإن الدراسة المتمعنة التي تناولت هذا الادعاء هي ما حدا برائدين من رواد فرضية الاستعمار، وهما باروخ كيمرلينغ وغيرشون شافير، إلى الوصول إلى استنتاج مفاده أن المستوطنين أصابوا عين الحقيقة عندما احتجّوا بأن ممارساتهم كانت تجسد امتدادًا طبيعيًا للدافع الذي حرك الاستيطان الصهيوني، الذي استُهلّ في العام ١٨٨٢. ولذلك، فلو كان الدافع السائد في فترة ما بعد العام ١٩٦٧ استعماريًا في طابعه، وهو توصيف لا نزاع عليه في واقع الحال في أوساط العلوم الاجتماعية السائدة في إسرائيل، فالأمر ذاته ينطبق على الدافع الذي كان قائمًا قبل العام ١٩٤٨ كذلك.[٥٥]

ومن مظاهر العلاقات الاجتماعية الإسرائيلية الأخرى، التي تقدم فرضية الاستعمار تفسيرًا أفضل لها من التفسير الذي تراه العلوم الاجتماعية السائدة في إسرائيل، الانقسام الحاصل بين اليهود من أبناء الطوائف الأشكنازية والمزراحية (وهم اليهود

وفضلًا عما تقدم، فنحن نفترض أن النظر إلى الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية استيطانية لا يكفل إصابة قدر أكبر من النجاح في تفسير الأدلة التاريخية وبيانها فحسب، بل يأخذ بيدنا على بلوغ فهم أفضل يستجلي كُنه إسرائيل المعاصرة أيضًا. فمعارضو فرضية الاستعمار يواجهون صعوبة شديدة في تفسير سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل، مثلًا، ناهيك عن استمرار الاحتلال.

الذين ينحدرون من أصول أوروبية ومن العالم الإسلامي على التوالي). فقد خضعت المكانة التي يتبوأها المزراحيون في المجتمع الإسرائيلي، والذين ينحصرون من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بين الأشكنازيين الذين يتربعون على القمة والفلسطينيين الذين يرزحون في القاع، لنقاشات مستفيضة منذ ظهور علم الاجتماع النقدي في إسرائيل في أواخر العقد الثامن من القرن الماضي.[٥٦] فلو كانت الحركة الصهيونية حركة تحرر قومية بالفعل، مثلما يزعم ذلك حتى عتاة الليبراليين الصهاينة، فكيف يمكن تفسير وجود الطبقات الإثنية داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل؟ لقد سعى علم الاجتماع الوظيفي السائد، الذي يُعَد ليساك أحد ممثليه البارزين، إلى تفسير هذا الواقع وتجلياته من خلال الاحتكام إلى نظرية التحديث، حيث يفترض أن المزراحيين نشأوا في مجتمعات تقليدية وواجهوا صعوبات في وسع المرء أن يفهمها في التكيف مع إسرائيل الحديثة والصناعية والاشتراكية. ولو بلغنا بهؤلاء المزراحيين هذه النقطة على سبيل الجدل، فكيف لذلك أن يفسر استمرار الانقسام الإثني القائم بين اليهود من أبناء الجيلين الثاني والثالث، بعد أن انخرط أبناء المهاجرين/ المستوطنين المزراحيين الأصليين في منظومة التعليم الإسرائيلية؟

وبالاستناد إلى نظرية الاستعمار الاستيطاني، يرى أورن يفتاحئيل أن المجتمعات الاستيطانية «تتسم في عمومها بتصنيف واسع يضعها ضمن ثلاث طبقات إثنية رئيسية: (أ) جماعة المؤسسين ... (ب) وجماعة تضم المهاجرين اللاحقين الذين ينحدرون من خلفيات ثقافية مختلفة ... (ج) والجماعات الأصلانية المحرومة.»[٥٧] وتشمل الأمثلة على هذه العلاقات الثلاثية (أ) المستوطنين الفرنسيين، (ب) والمهاجرين الإيطاليين والمالطيين والإسبان، (ج) وجماعات العرب والبربر في الجزائر، أو (أ) البروتستانت الأنغلوسكسون البيض، (ب) والجماعات التابعة من المهاجرين الأوروبيين، (ج) والأميركيين الأصلانيين في الولايات المتحدة. ووفقًا لما ورد على لسان يفتاحئيل،

> تؤسس جماعة الميثاق الدولة التي تراها في رؤيتها، وتمأسِس هيمنتها عليها وتنشئ نظامًا يستوعب المهاجرين اللاحقين ضمن ثقافة مهيمنة وتدمجهم على نحو يفتقر إلى المساواة في السياسة والاقتصاد. وفي الوقت نفسه، يجري الإبقاء على عزل جماعات المهاجرين والمحليين المهمشين في السكن والاقتصاد. ويعيد هذا النظام، في عمومه، إنتاج هيمنة جماعة المؤسسين على مدى أجيال عدة.[٥٨]

وقد استُهلّ العمل على هيكلة المجتمع على هذا النحو في إسرائيل إبان موجة الهجرة الثانية، عندما استُخدم المهاجرون من اليهود اليمنيين كما لو كانوا جنودًا مشاة في الحملة التي لم يحالفها النجاح في «غزو سوق العمل» وغصبه من الفلسطينيين، حيث كان بعضهم قد أُغري بالهجرة لتلك الغاية خاصة. وعلى خلاف المستوطنين الأشكنازيين في موجة الهجرة الثانية، والذين أخفقوا في الاستحواذ على الوظائف الزراعية من الفلسطينيين كذلك فلم يجرِ إدماج المهاجرين اليمنيين في الانتقال إلى «المستوطنات العمالية» (الكيبوتسات والموشاف)، وإنما تُركوا يكابدون المعاناة على مشارف المستعمرات الزراعية التي أقيمت في زمن الهجرة الأولى. وكان هذا المصير نفسه ينتظر المهاجرين المزراحيين الذين حطوا رحالهم في فلسطين خلال العقدين السادس والسابع من القرن الماضي. فهؤلاء، وبصفتهم يهودًا هاجروا بموجب قانون العودة، مُنحوا الحقوق المدنية والسياسية كافة، بيد أنهم تعرضوا للإقصاء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فاستوطنوا في المناطق الحدودية وفي البلدات التي هُجِّر الفلسطينيون منها في الأعوام ١٩٤٨، واستُخدموا في رفد الجيش وتأمين العمالة غير الماهرة في قطاع الزراعة في البلاد وحركة التصنيع التي خاضتها في مرحلة لاحقة.[٥٩]

وفي الواقع، فإن الدراسة المتمعنة التي تناولت هذا الادعاء هي ما حدا برائدين من رواد فرضية الاستعمار، وهما باروخ كيمرلينغ وغيرشون شافير، إلى الوصول إلى استنتاج مفاده أن المستوطنين أصابوا عين الحقيقة عندما احتجّوا بأن ممارساتهم كانت تجسد امتدادًا طبيعيًا للدافع الذي حرك الاستيطان الصهيوني، الذي استُهلّ في العام ١٨٨٢.

ووفقًا لأندريا سميث،

> نشأت الفروقات في المكانة، والتي تُفهم على أنها فروقات إثنية في أصولها، في مرحلة مبكرة [في الجزائر]، وكانت تقوم في أساسها على إمكانية الوصول إلى الأراضي. فقد مُنحت هذه الأراضي التي صودرت من السكان الأصلانيين، للمستوطنين، وإن لم يكن ذلك على قدم المساواة فيما بينهم، وحسب جنسياتهم إلى حد بعيد. وبالنظر إلى حالة الإفقار السريعة التي تعرض لها السكان الأصلانيون، فقد تطور تسلسل هرمي للمكانة على أساس الإثنية والطبقة في أوساط الأوروبيين.[٦٠]

وفي إسرائيل، ارتبط أحد أكثر القرارات المفصلية التي صدرت عن محكمة العدل العليا على صعيد الحقوق الاجتماعية بتوزيع أراضي الدولة (أي الأراضي التي كان الفلسطينيون يملكونها في السابق) بين الكيبوتسات وسكان مشاريع الإسكان العامة من المزراحيين، بناءً على التماس رفعته جمعية القوس الشرقي، وهي منظمة ناشطة في أوساط المزراحيين، إلى المحكمة في العام ٢٠٠٠.[٦١]

ويبيّن غابرييل بيترييرغ أن ادعاء التفرد التاريخي يُعَدّ سمة من سمات مشاريع الاستعمار الاستيطاني، والحركة الصهيونية ليست استثناءً من ذلك.[٦٢] ولكن الواقع الذي يقول إن كل مشروع يأخذ شكله المحدد تاريخيًا لا يقلل من شأن طابعه الاستعماري. فمثلما بيّنّا في هذا الفصل، فإن المساعي التي تُبذل في سبيل توظيف الخصوصية التاريخية التي تنفرد الحركة الصهيونية بها من أجل الاحتجاج بأن نموذج الاستعمار الاستيطاني لا ينطبق عليها لا تصمد أمام الدرس التاريخي. وعلاوةً على ذلك، يُخفي الإصرار على إنكار الطابع الاستعماري الاستيطاني عن الحركة الصهيونية وراءه مجالات رئيسية من الواقع الذي تعيشه إسرائيل المعاصرة أيضًا ويحجبها عن نظر معارضي فرضية الاستعمار.

ترجمه عن الإنكليزية: ياسين السيد.

التدمير المستمر لحياة السكان الأصلانيين: صورة من يطا بمحافظة الخليل.

الهوامش

1 Allan Dershowitz, The Case for Israel (New York: Wiley, 2003).

2 Dershowitz, The Case for Israel, 21.

3 Uri Ram, "The Colonization Perspective in Israeli Sociology: Internal and External Comparisons," Journal of Historica1 Sociology 6 (1993): 327-350.

٤ حاييم غانز، «نظرية سياسية للشعب اليهودي: ثلاث روايات صهيونية»، (حيفا: مطبعة جامعة حيفا، ٢٠١٣)، (بالعبرية)، ١١٥.

٥ غانز، «نظرية سياسية»، ١١٥، وانظر يوآف بيلد وغيرشون شافير، «أن تكون إسرائيليًا: ديناميات المواطنة المتعددة»، (تل أبيب: مطبعة جامعة تل أبيب، ٢٠٠٥)، (بالعبرية)، ١١٥.

6 Gershon Shafir, "Israeli Society: A Counterview," Israel Studies 1:2 (1996):192-193; Oren Yiftachel, Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006), 12; Wolfgang Reinhard, A Short History of Colonialism (Manchester: Manchester University Press, 2011):1-4; Andrea L. Smith, Colonial Memory and Postcolonial Europe: Maltese Settlers in Algeria and France (Indiana University Press, 2006), 65.

7 Lorenzo Veracini, "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation," Journal of Palestine Studies, 42 (2013):28.

8 Reinhard, History, 4.

9 Avi Shlaim, "The Balfour Declaration and its Consequences," in Yet More Adventures with Britannia: Personalities, Politics and Culture in Britain, ed. Wm. Roger Louis (London, I. B. Tauris, 2005), 261, 268.

١٠ في الفترة الممتدة بين العامين 1922 و1944، ارتفعت أسعار الأراضي الواقعة في الريف الفلسطيني من 34 دولارًا إلى ١,٠٥٠ دولارًا للأكرة الواحدة. وفي العام 1944، كان سعر الأراضي في أرياف في الولايات المتحدة يبلغ 45 دولارًا للأكرة الواحدة. انظر:

Warwick P. Tyler, State Lands and Rural Development in Mandatory Palestine, 1920-1948 (Brighton: Sussex Academic Press, 2001), 10.

١١ تورد أفيفا حلاميش ملخصًا مقتضبًا وواضحًا لهذه الفرضيات. انظر أفيفا حلاميش، "فلسطين الانتدابية: مجتمع مزدوج أم واقع استعماري؟" زيمانيم 92 (2005): 25–16 (بالعبرية).

12 Moshe Lissak, "'Critical' Sociology and 'Establishment' Sociology in the Israeli Academic Community: Ideological Struggles or Academic Discourse?" Israel Studies 1:1 (1996), 247-294.

وللاطلاع على تعقيب على هذا النقد، انظر:

Shafir, "Israeli Society."

13 Lissak, "Sociology," 274.

14 Lissak, "Sociology," 274.

15 Lissak, "Sociology," 272.

16 Lissak, "Sociology," 272.

١٧ بوعاز نيومان، «الأرض والرغبة في الصهيونية الأولى»، (تل أبيب: دار عام أوفيد للنشر، ٢٠٠٩)، (بالعبرية). وانظر أيضًا:

Horit Herman Peled and Yoav Peled, "Post-Post-Zionism? Confronting the Death of the Two-State Solution," New Left Review 67 (2011), 106-111.

18 Neumann, Land and Desire, 94.

19 Neumann, Land and Desire, 94.

20 Ran Aaronsohn, "Settlement in Eretz Israel - A Colonialist Enterprise? 'Critical' Scholarship and Historical Geography," Israel Studies 1:2 (1996), 217.

٢١ جاكوب غولدشتاين وبات–شيفغ شتيرن، «جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين»، مجلة كاتيدرا ٥٩ (١٩٩١)، ١٠٣–١٢٥ (بالعبرية). وانظر أيضًا:

Anne Ussishkin, "The Jewish Colonisation Association and a Rothschild in Palestine," Middle Eastern Studies 9 (1973), 347-357.

٢٢ حاييم أرلوزوروف، "حول مسألة التنظيم"، في كتابات حاييم أرلوزوروف، المجلد الثالث، الطبعة الثانية (تل أبيب: دار ستبيل للنشر، 1934)، 158 (بالعبرية). وانظر:

Zachary Lockman, "Land, Labor and the Logic of Zionism: A Critical Engagement with Gershon Shafir," Settler Colonial Studies, 2:1 (2012), 9-38.

وفي العام 1930، اتحد حزب هبوعيل هتسعير مع حزب أخدوت هعبودا، الذي كان يكبره حجمًا، لتشكيل حزب مباي، الذي كان يعد الحزب السياسي البارز في اليشوف وفي إسرائيل في الفترة الممتدة بين العامين 1933 و1977. وقتل أرلوزوروف في العام 1933. ولا يزال الغموض يلف الظروف التي أحاطت بمقتله.

23 Jacob Rosner, "Preface," in Palestine Picture book, ed. by Jacob Rosner (New York: Schocken Books, 1947), [no p. no.].

وأنا ممتن لكوري روبين الذي لفت نظري إلى هذا الكتاب.

24 Aaronsohn, "Settlement in Eretz Israel," 217; see also Anita Shapira, "Politics and Collective Memory – the Debate Over the 'New Historians,'" in From Vision to Revision: A Hundred Years of Historiography of Zionism, ed. Yechiam Weitz (Jerusalem: The Zalman Shazar Center, 1997), 367-391.

٢٥ جوزيف غورني، "فكرة الاشتراكية البناءة في حزب بوعال صهيون (أرض إسرائيل) خلال الأعوام 1914–1906،" وقائع المؤتمر العالمي للدراسات اليهودية، 2:2، تاريخ اليهود في حقبة المشناه والتلمود، في العصور الوسطى والأزمنة الحديثة؛ الحركة العمالية اليهودية، والتاريخ اليهودي المعاصر، والمحرقة (بالعبرية)، 115.

٢٦ غورني، "فكرة الاشتراكية البناءة". ويبين يوناثان شابيرو وزئيف شتيرنهيل أن العنصر الاشتراكي، العالمي، في الأيديولوجيا الصهيونية العمالية كان يخضع خضوعًا تامًا للعنصر القومي. انظر:

Yonathan Shapiro, The Formative Years of The Israeli Labour Party: The Organization of Power, 1919-1930 (London: Sage, 1976); Zeev Sternhell, The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and The Making of The Jewish State (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1998).

27 Lissak, "Sociology," 274.

28 Lissak, "Sociology," 274-275.

29 Lissak, "Sociology," 275.

وفقًا لما ورد على لسان الأمم المتحدة، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين رُحِّلوا

عن ديارهم خلال الحرب التي اندلعت على مدى الأعوام ١٩٤٧ و١٩٤٩ يقارب ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني، أو ما نسبته ٨٥ في المائة من مجموع تعداد السكان الفلسطينيين في المنطقة التي باتت تشكل دولة إسرائيل؛ انظر الموقع الإلكتروني: http://www.unrwa.org/palestine-refugees، وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤.

30 Lissak, "Sociology," 276.

31 Gershon Shafir, Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914, update edition (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

٣٢ جوزيف فيتكين، «احتلال الأرض والاستيلاء على العمل» [محاضرة ألقيت في العام ١٩٠٨]، فصول هبوعيل هتسعير، تحرير أليعازر شوحاط وحاييم شورير، المجلد الثامن، الكتاب الثاني، (تل أبيب: ن. تويرسكي، ١٩٣٦)، ٩-١٤ (بالعبرية)، ورد اقتباسه في:

in Shafir, Land, Labor, 161-162,

وانظر أيضًا غورني، "فكرة الاشتراكية البناءة"، ١١٦-١١٧.

٣٣ أرلوزوروف، "حول مسألة التنظيم"، ١٣٩.

٣٤ نيومان، «الأرض والرغبة»، ١٠٤.

35 Shafir, "Israeli Society," 196, citing Yehoshua Porath, "The Land Problem as a Factor in Relations among Arabs, Jews, and the Mandatory Government," in The Palestinians and the Middle East Conflict (Ramat-Gan: Turtledove Publications, 1978), 507-543.

36 Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, The Palestinian People: A History (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003), 109-111; Raya Adler (Cohen) "The Tenants of Wadi Hawarith: Another View of the Land Question in Palestine," International Journal of Middle East Studies 20 (1988), 197-220.

37 Arnon Golan, "European Imperialism and the Development of Modern Palestine: Was Zionism a Form of Colonialism?" Space and Polity 5 (2001):140-141; see also The Palestine Mandate, Article 8, in Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Boston: Beacon Press, 2006), 284.

38 Mayir Vereté, "The Balfour Declaration and Its Makers," Middle Eastern Studies 6 (1970):48-76; James Renton, "Flawed Foundations: The Balfour Declaration and the Palestine Mandate," in Britain, Palestine and Empire: The Mandate Years, ed. Rory Miller (Farnham: Ashgate, 2010):15-37; Jonathan Schneer, The Balfour Declaration: the Origins of the Arab-Israeli Conflict (New York: Random House, 2010); Shlaim, "The Balfour Declaration."

39 http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/E210CA73E38D9E1D052565FA00705C61, accessed August 14, 2014, emphasis added; Shlaim, "The Balfour Declaration," 258.

40 The Palestine Mandate, Article 6, in Khalidi, The Iron Cage, 283.

41 Geremy Forman and Alexandre Kedar, "Colonialism, Colonization and Land Law in Mandate Palestine: The Zor al-Zarqa and Barrat Qisarya Land Disputes in Historical Perspective," Theoretical Inquiries in Law, 4:491-540.

42 The Palestine Mandate, Article 4, in Khalidi, The Iron Cage, 283.

43 Khalidi, The Iron Cage, 31-64.

44 Lissak, "Sociology," 275;

وانظر إيلان بابي، «الصهيونية بوصفها استعمارًا - نظرة مقارنة على الكولونيالية المخففة في آسيا وإفريقيا»، في كتاب وايتز (محرر)، «الرؤية والتصحيح»، ٣٦٣-٣٦٥ (بالعبرية).

45 Derek Penslar, Israel in History: The Jewish State in Comparative Perspective (London: Routledge, 2007), 93-94.

ومن المؤشرات الثانوية التي تدل على أن هذا الأب بالتبني إنما كان مجبولًا على حب الخير أن ثلاثة شوارع رئيسية في تل أبيب لا تزال تسمى تيمنًا بشخصيات بريطانية بارزة شاركت في احتلال فلسطين في العام ١٩١٧، وهؤلاء هم الملك جورج الخامس، والمارشال ألنبي، وآرثر جيمس بلفور.

46 Kimmerling and Migdal, The Palestinian People, 102-131; Khalidi, The Iron Cage, 105-125.

٤٧ أبراهام غارنوفسكي، «نظام الأراضي في أرض إسرائيل (تل أبيب: دار دفير للنشر، ١٩٤٩)، (بالعبرية)، ٢٧٤. وانظر أيضًا:

Yossi Katz, The Battle for the Land: The History of the Jewish National Fund (KKL) Before the Establishment of the State of Israel (Jerusalem: Magnes Press, 2005), 167-230.

48 David Lloyd, "Past is Present: Settler Colonialism in Palestine," Settler Colonial Studies 2 (2012):66; Shafir, "Israeli Society," 193.

49 John Quigley, The Case for Palestine: An International Law Perspective (Durham: Duke University Press, 2005), 8.

50 Renton, "Flawed Foundations," 16-20; Schneer, Balfour Declaration.

51 Golan, "European Imperialism," 140-141.

52 Shlaim, "The Balfour Declaration," 260.

53 Lissak, "Sociology," 276,

(وقد أبرزنا ما نؤكد عليه بالخط المائل). أما الطريقة التي لا تؤثر فيها الخصائص «البنيوية» على «طبيعة» ظاهرة ما فتبقى سرًا يكتنفه الغموض. وانظر أيضًا:

Zeev Sternhell, "It's the Colonialism They Hate, Not Jews," Haaretz, Septemeber 19, 2014.

54 Gershon Shafir and Yoav Peled, Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship (Cambridge: Cmabridge University Press, 2002), 160-165.

55 Shafir, "Israeli Society," 208-209.

٥٦ للاطلاع على استعراض لهذه الحالة، انظر:

Shafir and Peled, Being Israeli, 74-95.

57 Yiftachel, Ethnocracy, 13.

58 Yiftachel, Ethnocracy, 13.

59 Shafir and Peled, Being Israeli, 74-95.

60 Smith, Colonial Memory, 64.

٦١ محكمة العدل العليا ٢٤٤/٠٠، جمعية الخطاب الجديد للخطاب الديموقراطي وآخرون ضد وزارة البنية التحتية الوطنية وآخرين، القرار الصادر في يوم ٢٩ آب ٢٠٠٢، على الموقع الإلكتروني: http://elyon1.court.gov.il/files/00/440/002/E58/e58.0000244.htm، وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢٠ آب ٢٠٠٤. وانظر أيضًا:

Yiftachel, Ethnocracy, 131-133.

62 Gabriel Piterberg, The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel (London: Verso, 2008), 57; cf. Smith, Colonial Memory, 65.